لم يوافق على التعديل الحكومي بنقل تبعية الطرق المحلية لوزارة الأشغال

المجلس يحيل إلى الحكومة مشروع قانون «الهيئة العامة للطرق والنقل البري»

الشيخ صباح الخالد متحدثا

حديث حكومي نيابي

■ الإبراهيم: هناك أسباب فنية تحتم ضرورة فصل الطرق الرئيسية عن المحلية والفصل معمول به في كثير من دول العالم

■ الخرافي: هناك شبه اتفاق تام لجميع مواد المقترح مع الجانب الحكومي فيما عدا المادة الرابعة

■ العمر: أستغرب وجهة نظر الوزير وتمسكه بأن تكون تبعية الطرق المحلية لوزارة الأشغال

عبدالصمد معتيا

■ القانون يخول لهيئة الإدارة التمتع بجميع الصلاحيات والاختصاصات التي تكفل لها تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في مجالها

■ الشايع : المدن الجديدة ستنزل مناقصاتها بشوارعها الداخلية فلماذا تنشغل الهيئة بها ؟

لم تعد جوهرية فيما عدا ما يتصل منها بالمادة الرابعة وخاصة في مسالة مسؤولية الهيئة عن الطريق الداخلية فنحن نريد ان يكون تبعية الطرق المحلية «اي الداخلية» تابعة لوزارة الاشغال.

الرئيس الغانم: يسعدني ان ارحب احر الترحيب بزيارة رئيس البرلمان الالباني والوفد المرافق له.

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية: نحن بدورنا نرحب بزيارة رئيس البرلمان الالباني والوفد المرافق له ونتمنى لهم زيارة ناجحة لدولة الكويت.

الرئيس الغانم: الآن لدينا تعديل من الحكومة على المادة الرابعة من قانون هيئة الطرق يقضي بسحب الطرق الداخلية من تبعية الهيئة ونقلها للاشغال.

النائب جمال العمر: انا استغرب من وجه نظر الوزير وسبب تمسكه بالطرق الداخلية.

وزير الاشغال عبدالعزيز الابراهيم: هذا القرار سبق وان اوضحنا بان الاسباب فنية تحتم ضرورة فصل الطرق الرئيسية عن الطرق المحلية والفصل معمول به في كثير من دول العالم كالولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وفي بريطانيا والمانيا وجمهورية مصر فالفصل ليس شيء مبتدع او جديد وانما يهدف لتسريع عمل الطرق لان عدم فصل الطرق لن يحل مشكلة الطرق لإننا ان لم نفصل وكاننا لم نعمل شيئا.

النائب نبيل الفضل: استشهاد وزير الاشغال جيد لكن لم يذكر ان الطرق المحلية تتبع وزارة الاشغال

النائب جمال العمر: استشهاد الوزير بالدول صحيح لكن غير مقبول ان تكون الطرق السريعة تابعة لجنة ووزارة الاشغال تتولى الطرق الداخلية وعندها سيكون هناك تشابك وان اسال الوزير اين الدراسات هذه التي لديكم عندما طار الحصى عن سيارات المواطنين وكسرهم وكذلك اين هذه الدراسات عن المشاريع المعطلة لديك لعشرات السنوات لم تنجز.

النائب فيصل الشايع: الدن الجديدة ستنزل مناقصاتها بشوارعها الداخلية فلماذا تنشغل الهيئة بالطرق والشوارع الداخلية، ودور وزارة الاشغال صيانة الطرق الداخلية.

النائب د.عبدالحميد دشتي: الاصل ان الهيئة تتولى كل الطرق ولا نزعل ان تقطع الهيئات بعض اختصاصات الوزارات وهذا المطلوب.

النائب صالح عاشور: عن الحديث عن طرق خارجية وداخلية وكان لدينا آلاف الكيلو مترات فالمساحة المتعلقة من البلاد بسيطة فلماذا الفصل ومنذ متى الدراسات والاستشارات التي عملتها الحكومة صحيحة لذلك لا يجب فصل الطرق السريعة الخارجية عن الداخلية واطول طريق لدينا وكانه طريق داخلي بالنسبة لبعض الدول، اليوم الوزارة ممثلة بهيئة النقل.

النائب عدنان عبدالصمد: من خلال تعاملنا مع الاخوة في وزارة الاشغال بلجنة الميزانيات نجد تدنيا بالانجاز نتيجة حمل وكثرة الاعمال التي لدى الوزارة وكنت اتوقع ان الوزير يؤيد تخفيض الضغط عن الوزارة.

النائب احمد مطيع: الاخوة بلجنة المرافق بذلوا جهدا جبارا بهذا الجانب ونحن نطالب بان تكون تبعية الطرق الداخلية والخارجية لهيئة الطرق.

النائب د. محمد الحويلة: تحترم جميع وجهات النظر لكن يجب ان نتضمن ان تشغل اختصاصات الهيئة للطرق الداخلية والخارجية حتى يتم معالجة القضية المرورية.

بالنهاية للمجلس.

وزير الاشغال عبدالعزيز الابراهيم: الموضوع فيه لبس لدى الاخوان الفصل موجود في كثير من بلدان العالم الآن من تقدم بهذا الاقتراح وزارة الاشغال واليوم انا الحقت تبعية الطرق الداخلية للهيئة فإننا كوزارة لن نستطيع ان نعالج مشكلة الطرق وادارة الطرق المحلية لن يخدم الهيئة وكاننا ننقل الطرق من الاشغال للهيئة ونحن يجب ان نؤكد ذلك ونسجل هذا الموقف.

ثم انتقل المجلس للتصويت على التعديل الحكومي بالغاء المادة الرابعة من القانون.. لم يوافق المجلس بعد أن أيد التعديل 13 نائبا من اصل الحضور 43 وبالتالي نقلت تبعية الطرق الخارجية «السريعة» والطرق المحلية «الداخلية» إلى هيئة النقل.

ثم انتقل المجلس للتصويت على تعديل حكومي يقضي بوجوب ان يكون اعضاء مجلس الادارة 5 اعضاء ليس بالضرورة ان يكونوا متفرغين وكذلك ان يحق لـ 3 أعضاء عقد اجتماع مجلس الادارة وليس الخمسة «لم يوافق المجلس على التعديل الحكومي».

النائب فيصل الشايع «بدون ميكروفون»: ليش ترفضون هذه التعديلات تعديلات منطقية ليش نرفضها واقترب من منصة المقرر للاستسفار.. مقرر اللجنة النائب «عادل الخرافي» مالك حق تجيبني هنا تكلم من مكانك مالك حق تصارخ.. الشايع يرد ما اصارخ ليش ما توافقون عن هذه التعديلات و «الخرافي» يرد مو بكيفك اخذ ميكرفون وتكلم.. وتدخل عدد من النواب لاعادة النائب فيصل الشايع لموقعه وهو يردد مو صاحي هذا !!

الوزير الابراهيم: هناك تناقض بين الفقرتين، ولم نقصد التقييد.

عدنان عبد الصمد: تشطب فيما لم يرد بشانه نص في هذا القانون بحيث كل قوانين الخدمة المدنية تطبق عليه والوزير موافق.

الرئيس: موافقة على التعديل

المداولة الثانية

الحضور 43
موافقة 32
عدم موافقة 10
امتناع 1

موافقة على القانون ويحال إلى الحكومة.

محمد الهدية: نشكر الجميع على اقرار القانون الذي يعتبر من القوانين المهمة.

عبدالحميد دشتي: نحترم رأي الاغلبية في انشاء هيئة نقل وعلى الحكومة اختيار الهيئة لمعالجة مشكلة المرور وتحسين الطرق، وعدم تطاير الحصى على سياراتنا.

عادل الخرافي: كل من ترشح للمجلس وضع في باله معالجة مشكلة المرور، الآن جاء وقت الحساب لن لا يحل المشكلة، لانه في السابق كان الامر يتعلق باربعة وزراء، الانجاز لكم وليس للاخرين.

وزير الكهرباء الابراهيم: الحكومة بينت رأيها من الجانب التنفيذي وتحترم اختيار المجلس، والمشكلة ستنتقل من وزارة الاشغال الى هيئة النقل.

عدنان عبدالصمد: نشكر اعضاء لجنة المرافق، ونشكر الوزير الذي اجتهد وله اجر، وان كانت هناك معوقات من خلال الممارسة نعدل القانون وهو ليس قرانا.

محمد الحويلة: انه قانون مؤثر وهام ونتمنى الاستعجال في اقرار اللائحة التنفيذية للقانون.

الرئيس الغانم: هناك طلبات تكتب غير لائحية لانها مرتبطة بقوانين، وهناك طلب بتقديم قانون السكنية كمداولة ثانية.

الامين العام يتلو طلب تقديم

راكان النصف: منذ بداية النقاش على هذا القانون وانا اعتقد انه تشويه شوائب دستورية وانا اعترضت عليه في اللجنة منفردا وانا متعاطف مع هذه الفئة، هيئة الخبراء جاء موافقا لرأيي بانه مخالف للمادة 8 و29 من الدستور لانه يخل بالمساواة وتكافؤ الفرص.

يوسف الزلزلة: الدستور والقوانين واللوائح توضح لاجل مصلحة المواطن، نحن امام حالة خاصة نتيجة لظروف معينة اضطروا الى بيع بيوتهم وارجعوا حقوق الدولة والآن بالا سكن والعدد محدود وهو لا ينسحب على المستقبل مثلما ذكر جمال العمر ونحن امام ازمة مواطنين لابد ان نحل مع احترامنا لكلام النصف.

وقويل كلام الزلزلة بتصفيق حاد من حملة كويتي بلا سكن وطلب الرئيس عدم الاستحسان.

عدنان عبد الصمد: من يقول عليه شبهة دستورية اعتادا على الدستور يجب الموافقة على القانون لانه يمثل محنة عامة وفقا للمادة 25، وهؤلاء فئة محددة ولا يخترق قانون الرعاية السكنية، اذا قانون الديونيات الصعبة والملايين التي صرفت عليه 5 مليارات صرفت على ناس عندهم فلوس ويقولون هناك عدالة وهذا غير دستوري، ونطلب

سعدون حماد: اصلح الديونيات الصعبة 6 مليارات وتعديلي الذي قدمته قبل شهر، الحالات محددة ولن نترك الباب مفتوحا، الاخوان اختوا 70 الفا وردوه مرة ثانية ما الذي يمنع من السماح لهم.

نبيل الفضل: 36 الف طلب يأتيهم الدور ويطلبون التأجيل هؤلاء «بطرانين» ولازم نردهم الى اخر الدور، وهناك من سقطت طلباتهم بالوفاة او غيره لازم نعرف الارقام الحقيقية لمقدمي الطلبات.

حمدان العازمي: تعلب على وزير الاسكان اعتراضه انت كل ما تسويه تعطيهم حق طلب تقديم بيت والعرض اللي شفناه شيء مؤسف احد المواطنين يسكن في الخفجي.

عبدالحميد دشتي: نكن الاحترام لكل الخبراء الدستوريين والاسرة هي اساس المجتمع، سمو الامير حسم الموضوع المتعلق بالمواطنين الذين باعوا بيوتهم.

صالح عاشور: هناك فارق بين شبهة دستورية ومخالفة دستورية بمعنى ان هناك رايين ونحن ناخذ مع الراي الآخر، ولولا ارتفاع اسعار الاراضي لما قدم الطلب، والمشكلة تقع على كاهل الحكومة تخلق ازمات ومشاكل ولا تحلها.

مبارك الخريجي: ذكرنا عبد الصمد بقانون الديونيات الصعبة منه عدد من الاشخاص وصوت انا وعبدالصمد وسعدون حماد ضده.

أحمد بن مطيع: المشكلة تعود الى عدم تطبيق القانون ووزير الاسكان هو المعني ووزير البلدية تشيد به لانه وفر اكثر من 40 الف وحدة سكنية.

عودة الرويعي: القضية تتناول شريحة مهمة، نحن نتكلم عن مجموعة من الاشخاص سددوا القرض الاسكاني، وتزامن مع ذلك ارتفاع اسعار العقارات وارتفاع الايجارات وتوقف القروض من البنوك، ولا يوجد اخلال في القانون عندما يضاف هؤلاء الى طالبي الرعاية السكنية الذين تجاوزا المئة الف يجب النظر بعين الرحمة لهؤلاء.

سعود الحريجي: يجب الموافقة على هذا المقترح وهو اقل ما يجب ان نقدمه لهذه الفئة.

المقرر جمال العمر: تعديل بخصوص اضافة مادة جديدة على قانون الرعاية السكنية لمن باع بيته.

الرئيس: هل هناك تعديل على المادة.

جمال العمر: لا

سعدون حماد: لا انا قدمت تعديلاً وسلمته الامانة وهو مطبوع وعلى المادة الاولى.

التصويت على قانون الرعاية السكنية

م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع
1	احمد عبدالله مطيع	√		
2	انس خالد الصالح		√	
3	جابر المبارك الصباح			
4	جمال حسين العمر	√		
5	حمدان سالم العازمي	√		
6	حمد سيف الهرشاني	√		
7	حمود محمد الحمدان	√		
8	خالد الجراح الصباح		√	
9	خلف دميثير العنزي	√		
10	خليل ابراهيم الصالح	√		
11	خليل عبدالله أبل	√		
12	راكان يوسف النصف		√	
13	روضان عبدالعزيز الروضان	√		
14	سعد علي الخنفور	√		
15	سعدون حماد العتيبي	√		
16	سعود نشمي الحريجي	√		
17	سلطان جدعان الشمري			
18	سليمان حمود الصباح		√	
19	سيف مطلق العازمي			
20	صالح أحمد عاشور	√		
21	صباح الخالد الصباح			
22	طلال سعد السهلي			
23	عادل مساعد الخرافي			
24	عبدالحميد عباس دشتي	√		
25	عبدالرحمن صالح الجبران			
26	عبدالعزيز عبداللطيف الابراهيم		√	
27	عبدالله ابراهيم التميمي	√		
28	عبدالله محمد الطريجي	√		
29	عبدالله مرزوق العدواني	√		
30	عبدالمحسن مدعج المدعج		√	
31	عدنان سيد عبدالصمد	√		
32	عسكر عويد العنزي	√		
33	علي سعد العبيدي		√	
34	علي صالح العمير			
35	عودة عودة الرويعي	√		
36	عيسى احمد الكندري			
37	فيصل سعود الدويسان	√		
38	فيصل فهد الشايع		√	
39	فيصل محمد الكندري			
40	كامل محمود العوضي	√		
41	ماجد موسى المطيري	√		
42	ماضي محمد الهاجري			
43	مبارك بتيه الخريجي	√		
44	مبارك سالم الحريص	√		
45	محمد الخالد الصباح			
46	محمد طنا العنزي	√		
47	محمد عبدالله المبارك			
48	محمد مروي الهدية	√		
49	محمد ناصر الجبري			
50	محمد هادي الحويلة			
51	مرزوق علي الغانم			√
52	منصور فالح الظفيري	√		
53	نبيل نوري الفضل			
54	هند صبيح الصبيح		√	
55	ياسر حسن أبل		√	
56	يعقوب عبدالمحسن الصانع	√		
57	يوسف سيد الزلزلة	√		

حضور «42» | موافق «31» | غير موافق «10» | ممتنع «1» | لم يصوت «0»

الخرافي متحدثا عن قانون الهيئة العامة للطرق